

لطف عبد الوهاب محبى

دكتوراه الفلسفة فى التاريخ من جامعة لندن
مدرس الحضارة اليونانية الرومانية
بجامعة الاسكندرية

مقدمة فى نظم الحكم عند اليونان والرومان

دراسة فى حضارة البحر الابيض

مطبعة دار نشر الثقافة

الاسكندرية

اهداءات ٢٠٠٠
ا.د. رشيد سالم الناصوري
أستاذ التاريخ القديم
جامعة الإسكندرية

الثانية ١٩٥٨
ق محفوظه المؤلف

خطة البحث

١ - تقسيم :

- هدف البحث

- منهج البحث

١ - حوض البحر الأبيض كونه مفضلة

- مقومات هذه الوحدة الحضارية

- بعض مظاهرها

٢ - التطور الملائم للمنظم اليونانية لرومانية

- انتشار المدن اليونانية في حوض البحر الأبيض

- انتشار النظم الرومانية في نفس الإقليم

٣ - التطور الزمني للمنظم اليونانية لرومانية

- توقف اليونان عند نظام المدينة

- التطور الى الإمبراطورية عند الرومان

٤ - التطور الاجتماعي للمنظم اليونانية لرومانية

- التوقف عند النظام الطبقي عند الرومان

- التطور الى النظام الشعبي عند اليونان

- مجمل

— تقويم: —

— هدف البحث

— منهج البحث

هذه دراسة نقدية لنظم الحكم التي عرفتها منطقتان من مناطق البحر الأبيض في فترة متعلّقة من فترات التاريخ ، وهي دراسة أحاول بها تدعيم اتجاه أو من بصيحته ، وهو النظر إلى حوض هذا البحر كوحدة حضارية سواء في تاريخه أو ثقافته أو التطورات الاجتماعية التي تعرض لها أو النظم السياسية التي سادت منطقة أو أكثر من مناطقه في وقت أو في آخر ، بل النظر إلى ما قد نلاحظه من اختلاف في هذه الجوانب الحضارية ، سواء كان اختلافاً من عصر إلى عصر ، أو من مكان إلى مكان على أنه من قبيل التعبير الذي يصاحب كل تطور عادي أو من قبيل التكامل الذي يربط بين الأجزاء المختلفة من الصورة الواحدة .

وفي محاولتي لربط النظم اليونانية الرومانية بحضارة البحر الأبيض كوحدة سأنظر إلى الموضوع من وجهات نظر ثلاثة : ففي المقام الأول سأحاول أن أظهر أن هذه النظم لم تقتصر على المكان الذي قامت فيه . وإنما تعدته لتنتشر في أرجاء البحر الأبيض ، وأن هذا الانتشار اقتصر في أغلب الأحوال إن لم يكن في كلها على حوض هذا البحر ، فكان بذلك أحد العوامل الأساسية التي أسهمت في التريب بين العادات السياسية التي عرفتها الشعوب القاطنة على شواطئها . ثم سأعالج بعد ذلك كلا من هذين النظامين على أنه مكمل للآخر من ناحية التطور الزمني مبيّناً أن هذا التطور ليس إلا مرحلة من مراحل التطور الطبيعي في نظم الحكم التي عرفها سكان إقليم البحر الأبيض ، وفي النهاية سأنظر إلى الموضوع من وجهة النظر الاجتماعية التي تتصل بالطبقات التي اشتركت في الحكم لأثبت مرة أخرى أن ما حدث في إحدى المنطقتين لم يكن إلا مرحلة مكملة لما حدث في الأخرى ، وأن ما حدث في الاثنين يمثل أساساً حلقة من حلقات التطور الحضاري في حوض هذا البحر .

١ - هوضهم البحر الأبيض كوهرة هضارية :

— مقومات الوحدة الحضارية

— بعض مظاهرها

نحن في الواقع إذا نظرنا إلى حوض البحر الأبيض ، وجدنا فيه كل المقومات الجغرافية التي تساعد على هذه الوحدة الحضارية ، فالمناسخ المعتدل الذي يسود هذا الحوض أدى باعتداله إلى سبق سكانه في مجال التحضر ، وهكذا ظهرت الحضارات المبكرة في أرجائه المختلفة ، فكان من بينها في العصر القديم ، وهو العصر الذي يعيننا في هذه الدراسة ، الحضارات المصرية والفينيقية واليونانية والرومانية . كما أدى تعرض مناطقها لنفس العوامل المناخية التي تقرب بين سكانها في أرجاءهم وفي طرق تفكيرهم ، بل تمدى ذلك ليقترب بينهم في كثير من عاداتهم الاجتماعية التي تسيطر على حياتهم اليومية . كذلك كان للتكوين الجيولوجي الذي صاحب حركة الهبوط والارتفاع التي نتجت عنها تكوين هذا الحوض بالشكل الذي نعرفه الآن ، بالإضافة إلى عامل المناخ المشابه ، أثره على نوع النباتات والحاصلات الزراعية التي يعتمد عليها سكانه في قضاء جانب هام من حاجات معيشتهم . وقد كان ذلك بدوره أحد الأسس التي قامت عليها اتجاهات اقتصادية متشابهة في هذا الإقليم . كذلك كان البحر نفسه عنصرا فرض وجوده على سكان هذا الحوض على اختلاف مناطقهم . وظهر أثره بوضوح في جوانب حياتهم . سواء كانوا صيادين أو تجارا أو قراصنة أو محاربين (١) .

على أن الآثار الحضارية المتشابهة للعوامل الجغرافية المتشابهة لم تكن المظهر الوحيد الذي قامت عليه الوحدة الحضارية في هذا الإقليم ، وإنما كان هناك مظهر آخر هو تداخل هذه الحضارات بشكل كبير بل واتزاجها في كثير من الأحيان . وقد كان هذا المظهر الأخير نتيجة لظرفين طبيعيين أديا إلى سهولة المواصلات

بين الشواطئ المختلفة للبحر الأبيض وبالتالي إلى سهولة الاحتكاك بين سكان هذه الشواطئ .

أما الطرف الاول فيتصل بتضاريس حرض البحر الايض ، في هذا المجال نجد أن هذا الحوض يحيط به نطاق متصل من الموانع الطبيعية . سواء في ذلك السلاسل الجبلية المرتفعة التي لا يصلها بما يقع عبرها سوى بعض ممرات ضيقة معدودة ، أو الصحارى الجرداء المقفرة التي لا تقبل في مناعتها عن هذه الجبال ، إذا نظرنا إليها في ضوء ظروف العصر القديم الذي لم يعرف إلا طرقا بدائية المواصلات بالقياس إلى ما نعرفه في العصر الحاضر . ولما نذ الطرف الغربي من الشاطئ الأوربي كمنطقة ابتداء لتتابع هذا السياج الطبيعي في اتصاله ومناعته . إنه يبدأ بجبال البرانس في شمال شبه جزيرة ايبيريا ، ثم يمتد في شكل جبال الألب في جنوب غالة وفي شمال شبه الجزيرة الايطالية ، ثم يستمر في سلسلة جبال السكرات في شمال شبه جزيرة البانال ، وبعد ذلك في مرتفعات شبه جزيرة القرم ثم تسير المرتفعات محاذية لساحل آسيا الصغرى على شكل جبال بتس في الشمال وجبال طوروس في الجنوب لتتصل عند الشاطئ الشرقي للبحر الايض بالصحراء السورية ثم تدور مع هذا الشاطئ ، غربا في امتداد صحراوي آخر يبدأ بصحراء سيناء ثم يستمر في الصحراء الكبرى إلى غرب بحرى النيل وهذه متصل بدورها في الجزء الغربي من الساحل الافريقي بجبال أطلس التي تنهى هي والصحراء الكبرى عند ساحل المحيط الاطلسي . هذا النطاق الطبيعي المنيع فصل بين شاطئ كل قارة من القارات الثلاثة التي تحيط بالبحر الأبيض وبين مناطقها الداخلية التي تقع عبر هذا النطاق ، وبالتالي فقد كان التوجيه الجغرافي لسكان هذه الشواطئ ليس إلى داخل القارات التي توجد بها وإنما إلى خارجها - إلى البحر الذي تحده من جهاته الأربعة .

وقد كان البحر نفسه هو الظرف الطبيعي الثاني الذي أتم حلقة الاتصال بين سكان شواطئه في القارات الثلاثة . وقد ساعد على ذلك عدة ميزات اتصف بها

البحر الأبيض : فهو من جهة البحر مقفل يكاد أن يكون بحيرة لولا المضيق الذي يفصل بين شبه جزيرة أيبيريا والساحل الإفريقي في المغرب ، وقد كان ذلك سببا في هدوئه الى حد كبير إذ استثنينا بعض العواصف المحلية البسيطة التي يتعرض لها في بعض مواسم السنة ، وكان هذا الهدوء بدوره عاملا كبيرا في تشجيع السكان على ركوب البحر في عصر مبكر . كذلك شجع الملاحة في هذا البحر تقارب سواحله في أكثر من موضع وكثرة الجزر التي تنتشر في أرجائه وبخاصة في القسم الشرقي منه ، فنحن نجد الساحل الأيبيري يكاد يلاصق الساحل الإفريقي لولا مضيق جبل طارق ، كما يكاد الطرف الجنوبي لشبه جزيرة إيطاليا ياتق بالشاطئ الإفريقي عبر جزيرة صقلية ، بينما تقترب الشواطئ الإيطالية في غرب البحر الأدرياتي من الشواطئ البلقانية في شرقيه ، كذلك نجد أرخبيل بحر إيجه يحجزه الكثيرة المتقاربة بين الساحل الشرقي لشبه جزيرة البلقان والساحل الغربي لشبه جزيرة آسيا الصغرى كما أن الجزر الكبرى مثل سردينيا وقورصقة ومالطة وصقلية وكريت وقبرص تكون دون شك نقاط ارتكاز ملاحية بين شواطئ القارات الثلاثة التي تحيط بهذا البحر . وأخيرا فإن البحر الأبيض غني بانحناءاته وتعاريفه التي تمثل أماكن لحماية السفن وموانئ طبيعية من العواصف الأولى وبخاصة في البحر الأدرياتي الذي تحميه السواحل المتقاربة في غربيه وشماليه وشرقيه وبحر إيجه الذي تحده اليابسة من ثلاث جهات ، ثم عشرات التعاريف والرموس والألسنة والمضايق التي تنتشر على سواحل هذه البحار .

وإذن فقد تهيأت الوسائل لسكان شواطئ البحر الأبيض لأن يتصلوا ببعضهم ، ولحضراتهم بأن تتداخل وتمتزج ، وقد ظهر ذلك في عدة جوانب سأجتزئ بذكر بعض أمثلة تعطى فكرة سريعة عنها . ففي الجانب الثقافي مثلا ، الذي تزاوجت فيه التيارات عابرة البحر في كل اتجاه بين مصر وكرينتر وبلاد اليونان وقرطاجة وروما ، سأشير إلى الثقافة اليونانية التي لم تقتصر على البلاد

اليونانية الاصلية في الجزء الجنوبي من شبه جزيرة البلقان وأما اتخذت مواطن لها في أكثر من مكان على الشواطئ الآسوية والافريقية ؛ فعلى شواطئ آسيا الصغرى ظهر هوميروس الذي تنسب اليه الاياذة والأوديصة ، أعظم ما وصل اليئامن أدب اليونان . وفي ربوع الاسكندرية قامت في العصر القديم المكتبة التي حوت مجلداتها خير ما وصل اليه المكر اليوناني ، والجامعة التي أطلعت على العالم قهسا من هذا الفكر ردحا طويلا من الزمن^(٧) . وفي جانب الفن أخذ اليونان عن المصريين أولى مبادئ النحت فكانت تماثيلهم في العصر المبكر تمثل الاتجاه المصري في الصلابة كما أخذ حكماءهم في عصر الطفلة عن معابد مصر عمارة الابهاء والأعمدة . ثم أعادوا كلا الفنين الى مصر والى ربوع العالم المتأخرق بعد أن طوروهما على النمط اليوناني على يد أمثال فيدياس وبراكستليس وكيسودوتوس . وفي جانب السياسة كان حوض البحر الأبيض ، أوجزه منه ، هو المجال الأزل للإمبراطريات التي قلبت على شواطئه . وهكذا اتجه المصريون في تسكرين امبراطوريتهم ، في عهد فراغة الدولة الحديثة ، الى سوريا وفلسطين والشواطئ الجنوبية لآسيا الصغرى ، ومدت تحتبس الثالث نفوذه الى ربوع بحر ايجة وأقام أحد قواده حاكما على جزر هذا البحر ، كذلك اتجه اليونان في نشاطهم الاستعماري . في الوقت الذي تمت فيه الهجرات اليونانية . الى شواطئ البحر الأبيض سواء في شرقية أوغربية ، فكانت لهم مستعمرات على الساحل الغربي لآسيا الصغرى وفي جنوب ايطاليا وعلى سواحل أسبانيا وفي أماكن متناثرة على الساحل الافريقي كما كان حوض البحر الأبيض هو المجال الذي تركزت فيه الامبراطورية الرومانية والذي لم تخرج عنه إلى ما زراهه إلا في استثناءات معدودة ولظروف تكاد تكون دفاعية محضة .

وإذا كانت حضارات البحر الأبيض قد تداخلت أو امتزجت في جوانبها

الثقافية أو الفنية أو السياسية أو غيرها ، فإنها لم تكن أقل تداخلا أو امتزاجا في جانب نظم الحكم ، وسأقصر الكلام هنا ، لأني بفرض هذه الدراسة ، على نظم الحكم التي عرفتها حضارتان من حضارات هذا البحر ، هما حضارتا اليونان والرومان . وقيمة هذه النظم هي أنها تربط ، ربما بشكل أو ثقل من غيرها ، بين نظم الحكم التي ظهرت على شواطئ البحر الأبيض مدعمة بذلك الوحدة الحضارية لحوض هذا البحر .

٢ - التطور المكاني للنظم اليونانية الرومانية

— انتشار المدن اليونانية في حوض البحر الأبيض

— انتشار النظم الرومانية في نفس الاقليم

وسأتكلم في هذا القسم من البحث على الانتشار المكاني لهذه النظم ، ونحن نجد مثلا واضحا له في امتداد نظام الدولة polis أو المدينة المستقلة التي تمثل كيانا سياسيا قائما بذاته ، في كل الأماكن التي استقر فيها اليونان على شواطئ البحر الأبيض في فترة أو أخرى من فترات هجراتهم المنتظمة أو المنتظمة . فقد قامت هذه الدويلات على الشريط الساحلي الغربي لآسيا الصغرى في عدد كبير من المدن من بينها ميليتوس وإفسوس وكولوفون وفوكايا وكلازوميني وغيرها ، كما انتشر هذا النوع من نظم الحكم في المدن التي أسسها المهاجرون اليونان في القسم الغربي من البحر الأبيض ، مثل كولومبيا التي أقامها بعض المقامرين من كولسيس وإرتريا وكايي وجرايا في أواسط القرن الثامن قبل الميلاد ، ومثل نيا بوايس ، أو المدينة الجديدة (وهي نابولي الحديثة) ، ومثل دكايارخيا (بنابولي الحديثة) . ومثل عدد كبير من المدن اليونانية في الطرف الجنوبي لشبه جزيرة إيطاليا . وقد كانت هذه المدن وبخاصة الواقعة على الساحل

الغربي لإيطاليا مصدر سيل من الأفكار والنظم التي انتقلت مع السلع التجارية
اليونانية إلى مدينة روما الناشئة في ذلك الوقت . ولم يقتصر انتشار هذا النوع
من المدن التي تمثل النظام اليوناني على إيطاليا بل تعداها إلى جنوب غالة (فرنسا)
فأسس المهاجرون اليونان من فوكايا على طول الساحل مدن ماسيليا Massilia
(مرسيليا الحديثة) كما أسسوا على طول الساحل نحو الشرق مدن أنتيبوليس
Antipolis (أنتيب الحديثة) ونيكيا Nicaea (نيس الحالية) ومونويكوس
Monoccos (موناكو الحالية) ، وفي أقصى الغرب أسسوا على سواحل
اسبانيا مدن Rhodae (روساس) وإيبورون Emporeon (امبورياس)
وغيرها (٧)

أما الساحل الإفريقي ، ولتكن أمثلتنا هنا مصر ، فقد وقف النظام الملكي
المطابق الذي عرفته مصر في سبيل انتشار نظام المدينة اليونانية ، ولكن رغم ذلك
فقد ظهرت ، حتى في ظل هذا النظام ، بعض المدن التي احتفظت بقدر المستطاع
بمظاهر النظام اليوناني مثل نقراتيس Nauerates (نقرش الحالية)
والاسكندرية وباريتونيوم Paraetionium (مرسى مطروح) - فكانت
لها ، رغم امتداد سلطة الحكومة المركزية في مصر إلى كل ركن من أركان القطر ،
بجوانبها الشعبية ، والنظام القبلي الذي يتصل به ويتوقف عليه حق المواطنة ،
والأرض المحيطة بالمدينة والتابعة لها من الناحية الإدارية ، تماما كما كان الحال في
نظام المدينة في بلاد اليونان في أوج نضوجه . بل لقد وصل من تشبه هذه المدن
بمظهر النظام السيامي اليوناني ، أن يقدم مواطنوا إحداهما ، وهي الاسكندرية ،
في وقت كانت مصر قد دخلت فيه في نطاق الإمبراطورية الرومانية لتصبح إحدى
ولاياتها وبالتالي أصبح أي استقلال ذاتي لهذه المدن في حكم المستقبل -
أقول قدم مواطنو الإسكندرية ، رغم كل هذا ، في أواسط القرن الأول الميلادي

التماها إلى الإمبراطور كلوديوس يطالبون فيه إليه أن يعيد إليهم مجلس الشيوخ
الذي حل أو ألغى في أواخر الحكم البطلمي أو أوائل الحكم الروماني .^(٩)

ولسكن نظم الحكم اليونانية لم تكن الرابطة الوحيدة بين شواطئ القارات
الثلاثة التي تطل على البحر الأبيض ، فقد أسهمت النظم الرومانية بشكل وافر
في هذا الاتجاه . ظهر هذا مرة في النظام المرن الذي قامت عليه حقوق المواطنة
في الإمبراطورية الرومانية التي كان حوض هذا البحر مسرحها الأساسي . فقد
كان هذا النظام من المرونة بحيث استطاع أن يمتد على أغلب شعوب الإمبراطورية
الرومانية لينتفع به أبناء هذه الشعوب في حدود وعلى درجات متفاوتة ، وكان
هذا دون شك عامل تقريب أوربى بينهم . كذلك كان قانون الولايات *Lex*
Provinciae ، الذي ضم تجارب الرومان في ميدان إدارة الولايات ، ظهراً آخر من
مظاهر الوحدة التي كان نظام الحكم الروماني دعامة لها . كما كانت عبادة الإمبراطور
التي بدأت في عهد أغسطس وهي العبادة الرسمية التي اعتمدت عليها الحكومة
الإمبراطورية المركزية في روما كرابطة بينها وبين المناطق المختلفة التي تدور في
فلسفها لتضمن ولائها السياسي لها - كانت هذه العبادة السياسية ، إذا جاز لي
هذا التمييز ، إحدى الروابط التي دعمت جانباً من جوانب الوحدة الحضارية في
حوض البحر الأبيض^(١٠) : وأخيراً وليس آخراً ، فإن نظام البلديات
Municipia الذي فصّل في شكل متناسق الحدود والحقوق بين الإدارة
المركزية والإدارات المحلية ، والذي انتشر في ظل الحكم الروماني داخل إيطاليا
وفي باقي مناطق البحر الأبيض - هذا النظام وحد بين إدارة هذه المناطق ودحا
غير قصير الن الزمن .

٣ — التطور الزمني للنظام اليونانية الرومانية

— توقف اليونان عند نظام المدينة
— التطور الى النظام الايمپراطورى عندالرومان

على أن نظام الحكم عند اليونان والرومان لم يقتصر على كونها مجرد رابطة مكانية بين المناطق التي انتشرت فيها في حوض البحر الأبيض في وقت أو في آخر، ولاكنها تمثل من ناحية التطور الزمني خطا يانويا متصلا في حضارة هذا الإقليم ، وفي هذا المجال نجد نظم الحكم اليونانية ابتدأت على النمط الشائع على شواطئ البحر الأبيض في فترة ظهورها ، وهو النظام المسمى الفردي المطلق الذي يقوم على قاعدة الحق الالهى في مختلف صورته ودرجاته . ولكن النظام السياسى اليونانى لم يقف عند هذا الحد ، على نحو ما حدث في الملكيات المتاخمة للبحر الأبيض في الشرق ، وإنما بدأ هذا النظام يفقد توازنه أما الضربات المتلاحقة التي وجهتها إليه انطبقات الأرستقراطية في المدن اليونانية الناشئة . ولعل هوميروس خير من أبرز هذه الفترة في تاريخ اليونان بشكل فيه الكثير من الحياة والنضج حين صور لنا في الأوديسة منظرا المعروف حيث يتزاحم النبلاء في بيت أوديسيوس ، بعد أن طالت غيبته ، يحاولون أن يسلبوه عرشه ، و يناقشون أحقية بيته بالملك ، وحين يصور لنا تلماخوس ، ابن الملك الغائب والوارث الشرعى للعرش ، وقد بدأ يفقد ثقته في أحقيته بهذا العرش ، فيذكر أن شخصا ما لا بد أن يتولى الملك حتى ولو لم ينحدر من بيت مالِك ، ففي إثراكا التي يحوطها البحر من جميع جوانبها ، زعماء آخيون آخرون سواء من المسنين أو من صغار السن ، ولا بد أن يجلس أحدهم على العرش بعد أن مات أوديسيوس الطيب .. (١١) وهكذا بدأت سلسلة التطور الجمهورى في بلاد اليونان بعد أن ألغيت الملكية وأصبح منصب الملك مجرد وظيفة موقوتة شأنها شأن غيرها من وظائف الدولة و بعد أن تجردت من كل السلطات التي كانت تنبم وتعلق به .

على أن هذا التطور إذا كان قد مر بعدة مراحل منذ أن انتزع الأرستقراطيون حقوق الملك عرف فيها الحكم الأيجركى وحكم الطغاة والحكم الديموقراطى فى النهاية ، إلا أنه لم يفقد صفته الجمهورية فى شكها المثلث الذى يتمثل فى الحكم المباشر عن طريق المجالس الشعبية . هذا النوع من الحكم عرف بنظام المدينة ، إذ أن المدينة الصغيرة بسكانها المحدودى العدد هى خير مكان يمكن أن يارس فيه هذا النوع المثلث من الحكم . وقد ظل اليونان متوقفين عند هذا النظام السياسى حتى انهار من أساسه فى أواخر القرن الرابع أمام الدول الكبرى ذات الامكانيات الاقتصادية والعسكرية التى لا تستطيع هذه المدن أن تجارها أو تفت أمائها ، وحتى هذه الظروف الجديدة لم تدفع اليونان إلى تغيير نظامهم أو المضى به فى سبيل التطور ، بل كان ما حدث بعد الانهيار ، هو نوع من الاتجاه إلى واحدة أو أخرى من هذه الدول الكبرى ، يحتذى فيها نظام المدينة بعد أن فقد مقوماته الجوهرية ليتشبه ببعض مظاهر خارجية من ماضيه القديم ، كما حدث فى حالة المدن اليونانية التى قامت فى مصر وفى غيرها من الدول المتساهمة للبحر الأبيض فى ظل الملكيات المتأغركة أو الأمبراطورية الرومانية .

هذا الجرد على نظام المدينة كان سببه طبيعة بلاد اليونان ، فهى بلاد تخرقها الجبال فى معظمها طولاً وعرضاً بشكل يعزل أو يكاد يعزل كل قسم منها عن باقى الأقسام . فإذا خرجنا عن شبه جزيرة البلقان ، وجدنا البحر يقسم باقى بلاد اليونان إلى جزر صغيرة . هذه الأقسام الصغيرة سواء على اليابسة أو فى البحر أدت إلى قيام التجمعات الضيقة كأساس لأى نظام اجتماعى أو اقتصادى أو سياسى ، وقد ساعدت هذه التجمعات الضيقة النطاق على نمو النظام المباشر فى الحكم ، يسمح بذلك العدد القليل من المواطنين وتشجع عليه فرص الاحتكاك المستمرة فى سوق المدينة الصغيرة ، الأمر الذى يقفز إلى موطن الأهمية الأولى بأية مشكلة تتعلق بالتنظيم الجماعى - وهو قوام أى نظام سياسى .

كانت هذه اذن هي نظرة اليونان الى نظام الحكم ، شعب يحكم نفسه بنفسه عن طريق مجالس يشترك فيها كل مواطن . وقد كان أثر هذه النظرة هي أن اليونان لم يستطيعوا أن يمثّلوا نظاما يشمل أكثر من مدينة واحدة تسيطر عليه حكومة مركزية تتجمع في يدها كل خيوط السلطة وتسيطر من مقرها المركزي على كل المدن أو المناطق التي تقع في دائرة نفوذها . وقد أدت هذه النظرة الى تشبث كل مدينة بكيانها المستقل بشكل أصبح من الممكن معه أن تتجاهل رابطة العنصرية أو اللغة التي تجمع بين اليونان والتي كان من الممكن أن تكون أساسا لقومية يونانية عامة . وتاريخ اليونان حافل بالأمثلة التي تدعم هذه النظرة ، فالحروب الفارسية مثلا ، بكل ما أنطوت عليه من خطرها ، كان لاد اليونان ، لم تحرك المدن اليونانية الى الاتحاد الكامل للوقوف في وجه الفرس ، بل انصرف الذين اشتركوا في صد هذا الخطر على عدد قليل من المدن قامت من بينها أثينا بالعبء الأكبر ، وحتى هؤلاء كان منهم ، مثل اسپرطة ، من أخذ يتردد مرة ويتحل المعاذير مرة أخرى لكي يتنصل من واجبه . بل أكثر من هذا كان من المدن اليونانية من آثر الحياد في هذه الحروب كما كان من بينهم ، مثل طيبة ، من انضم صراحة الى جانب الفرس ضد اليونان^(١٠) . كذلك يدعم هذه النظرة صراع المدن اليونانية فيما بينها على المكاسب الاقتصادية أو السياسية ، كما حدث بين أثينا وأيجينا قبل ٤٥٠ ، وبين أثينا واسپرطة في القرن الخامس وبين اسپرطة وطيبة في القرن الرابع ، وهو صراع امتد منذ العصر المبكر حتى انهارت هذه المدن أمام القوة المقدونية من الناحية العسكرية في ٣٣٦ ق.م وتبع هذا انهيارها السياسي بعد أن اضطرت اضطرارا الى الانضمام الى الحلف الهليني الذي كونه فيليب في السنة التالية والى الاعتراف . بحجيرة ، بزعاة الرجل الذي كانت الى وقت قريب تنظر اليه على أنه من المتبررين . بل أكثر من هذا ، حتى في أثناء الصراع لآخر مع فيليب ، وقد كان بحق صراعا في سبيل البقاء ، نجد المدن اليونانية سادرة في تشبثها بكيانها المستقل دون

أن تقى بالى الحظرا الجائى على حدرد هامن جانب مقدينا الذى يهدد نظامها بالفناء ،
وفى هذا الصدد نجد الخطيب السياسى ديميسثينس يُخرج ، فى ثلاث خطب عامة ،
آخر ما فى جمعته الخطابية والسياسية من وسائل الافناع ليطالب الى الأثنين أن
يخفوا انجدة بنى جادتهم فى أولثوس حين هدد فيليب هذه المدينة ، ولكن
الأثنين لا يستجيبون لهذا النداء ، بل تغلب عليهم النظرة الضيقة التى لا تتعدى
أسوار مدينتهم ، تماما كما حدث من قبل عندما كان فيليب بسبيل مد نفوذه
السياسى الى منطن بونانية أخرى فى أمفيبوليس وبلانيا وميثوني (١٢) .

كذلك ظهر أثر هذه النظرة فى تحديد الاتجاهات التى سيطرت على
اليونان حين أرادوا ، لسبب أو لآخر أن يتوسعوا أو يتكثروا . فحركات
التوسع والتكثف التى عرفوها لم تتخذ شكل الإمبراطوريات ذات الحكومة
المركزية والجهاز الادارى الذى يفصل العلاقة بين الدولة الحاكمة والدول المحكومة
وإنما ظهرت فى اشكال حافظت فى جوهرها على نظام المدينة بصفته المثالية .
وأول هذه الأشكال هو الهجرات التى استمرت بقسم كبير من اليونان على
شواطىء البحر الأبيض سواء فى شرقية أو غربيه . وقد أشرت فى مكان سابق
إلى أن هؤلاء المهاجرين لم يكونوا امتدادات استثماريه بالمعنى الإمبراطورى
للمدن التى هاجروا منها حتمية كان هناك بين هذه المدن الجديدة والمدن
التى جاوا منها نوع من لانصال فى جوانب البهجة أو الثقافة أو بعض العقائد
الدينية ، ولكن رغم كل هذا فقد كانت المدن التى أسسها اليونان فى مهاجرهم
قبل كل شىء وفوق كل شىء مدنامستقلة فى نظامها السياسى تسير على النمط الذى
عرفوه فى بلادهم الأصلية ولكنها لا تتبعها سياسيا بأى حال ملى الأحوال .

كذلك ظهرت النزعة نحو التوسع فى صورة الأحلاف التى ظهرت فى
بلاد اليونان بين حين وآخر مثل حلف ديوس الذى تزعمته أثينا أو حلف

البلوبونيز الذى تزعمته أسبرطة . حقيقة أن هذه كانت تتم تحت سيطرة المدينة المتزعمة التى كانت تلجأ ، إلى جانب السياسة ، إلى كثير من العنف فى فرض سيطرتها ، بل أكثر من ذلك لقد استغلت بعض هذه المدن المتزعمة مركزها القوى لى تتصرف حسب إرادتها فيما تقدمه المدن الأعضاء من تبرعات مالية كان من الواجب أن تنفق بمشيئة الأعضاء جميعا وإصالحهم المشترك ، كما لجأت إلى استخدام القوة فى محاربة رغبة أى عضو فى الانفصال من الحلف ، كما حدث فى حلف ديلوس . ولكن رغم كل ذلك فإن هذه الاحلاف لم تتحول إلى امبراطوريات بالمعنى الادارى المهوم لنا ، وإنما ظلت ، رغم إسائة استعمال المدن المتزعمة لزعامتها ، مجرد أحلاف بالمعنى التقليدى ، ترتبط بها الأعضاء ببعض إرادتها ، وتقف فيها على قدم المساواة القانونية التامة مع شركائها فيها بما فيهم الدول المتزعمة ، كما أن هذه الدول المتزعمة لم تسلم من العقاب على استقلالها لمركزها الادبى ، ولعل أبغ أمثلة على ذلك ما حدث لأيندا فى الحرب البلوبونيزية حين انفض عنها حلفاؤها ليناصروا أسبرطة تليها ، وما حدث لها مرة أخرى فى القرن التالى حين اقتض تليها حلفاؤها ليهزموها فى الحرب التى عرفت بحرب الحلفاء فى ٣٥٥ ق .م .

ومن الطرق الأخرى التى سلكها اليونان فى اتجاههم التوسعى ، ما قاموا به من المشاركة المحدودة فى المواطنة أو حرق المواطنين بين المدن المختلفة وقد اتخذت هذه المشاركة شكلين أساسيين ، أولهما المواطنة المتبادلة *isopoliteia* التى تخول لمواطن مدينة معينة أن يتمتع بحقوق المواطن فى مدينة أخرى إذا وجد بها ، ولكن دون أن يعنى ذلك قيام مواطنة واحدة بين المدينتين المتعاقدتين . والشكل الآخر هو المواطنة المشتركة *sympoliteia* التى تقرم بين عدة مدن تنزل كل منها عن جانب أو أكثر من جوانب سيادتها أو سلطتها ليدخل فى نطاق السلطة

الجماعية للدول المتعاقدة ، وهنا أيضا ان تحمل المواطنة المشتركة بشكل كامل محل مواطنة كل مدينة ، وإنما استقتصرت على الجوانب التي تم التعاقد عليها فحسب بينما تظل كل من هذه المدن ، فيما عدا هذه الجوانب ، محتفظة بكيانها السياسي المستقل ومن أمثلة النوع الأول ما قام بين أثينا وساموس في ٤٠٥ ق.م ومن أمثله النوع الثاني المواطنة المشتركة التي قامت بين كورنثة وأرجوس في ٣٩٢ - ٣٨٧ وبين أولنثوس ومدن حلف خالكيديكي وبين أعضاء الحلف البويوتي بعد ٣٨٩ وحلف أركاديا الذي ظهر في ٣٧٠ . (١٤)

وقد يكون المثال الوحيد الذي ظهرت فيه عند اليونان فكرة الامبراطورية بالمفهوم الذي نعرفه والذي تظهر فيه طريقة الحكم غير المباشرة من الحكومة المركزية إلى المناطق التي تتبعها على اعتماد أركانها واختلاف عناصرها ، هو الامبراطورية التي أقامها الاسكندر . ولكن هذا المثال فيه كثير من التجاوز . فمن جهة لم يكن الاسكندر يونانيا ، وإنما كان مقدونيا . حقيقة إن جنوده كانوا خليطا من المقدونين واليونان ، وحقيقة إنه اتخذ في اتجاهه الامبراطوري موقف الزعيم اليوناني الذي يعود بنى وطنه في حرب انتقامية ضد الملك الفارسي ولكن رغم كل هذا فقد كانت مقدونيا تمثل اتجاهها سياسيا آخر غير ذلك الذي عرفته بلاد اليونان ، بل لقد كان اليونان ينظرون إلى مقدونيا على أنها دولة متأخرة وإلى ملوكها على أنهم ملوكا متبربرين وإلى نظامها السياسي على أنه نظام لا يليق بالامم المتحضرة . كذلك نجد أن الاسكندر ، إذا كان قد اتبع في حكم القسم الشرقي من امبراطوريته طريقة الأباطرة الشرقيين بما يتصل بها من تفاصيل إدارية ، فهو قد ابتعد عن هذه الطريقة فيما يتعلق بسيادته في بلاد اليونان وإنما ظل محافظا على وضعه كقائد لليونان وزعيم للحلف الهليني ، بل لقد زاد على ذلك أن أسس في القسم الشرقي من امبراطوريته عددا من المدن اليونانية ليتخذها اليونان مستقرا ومبنا يمارسون فيها ما درجوا عليه من نظام الحكم اليوناني .

وأخيرا فحتى إذا تجاهلنا كل هذه الاعتبارات يمكننا أن نصف إمبراطورية الاسكندر بأنها إمبراطورية شخصية تتماق بشخصه أكثر مما تمثل انجها يونانيا أو غير يوناني ولعل أدق دلائل على هذا الوصف هي أنها انهارت بمجرد وفاته ولما عيص على تكويتها أكثر من عقد من الزمان كما باءت بالفشل محاولات بدت فيليب الدهم إضافة عليها بعد ذلك ومحاولات أنتيجونوس ليلم شتمها تحت لبيت امبراطوري يكون هو مؤسسها . (١٥)

هذه هي المسالك التي اتخذها اليونان في اتجاههم التوسعي ، كلها تظهر محافظة على النزعة الاستقلالية الانفصالية التي عرفها اليونان منذ أن بدأ يكون لهم نظام سياسي . وقد توقف اليونان ، كما ذكرت ، عند هذا الحد من التطور ، والسبب كما أشرت في بدال الكلام ، هو أن ظروفهم ساقتهم إلى فهم نظام الحكم في صورة واحدة فحسب ألا وهي الحكم المباشر الذي لا يعرف التمثيل النيابي أو تفويض السلطات أو غير ذلك من طرق الحكم غير المباشر . وقد كانت المدينة بسكانها ذوى العدد المحدود هي الوحدة التي يمكن أن تتم فيها ممارسة هذا النوع من الحكم . وقد اتبعت روما في بدأ نشأتها هذا النوع من الحكم متأثرة دون شك بالأفكار التي انتقلت إليها مع السلع اليونانية التي كانت تصدرها إليها المدن اليونانية التي أسسها المهاجرين في جنوب إيطاليا وعلى الساحل الغربي لها . وهكذا ظهر في روما مجلس الأحياء Comitia Curiata والمجلس المئوي Comitia Centuriata والمجلس القبلي Comitia Tributa وكلها مجالس لا تقوم على التمثيل النيابي وإنما على العضوية المباشرة لجميع أفراد الطبقة التي تمثلها هذه المجالس .

وقد استمرت روما على نظام المدينة منذ نشأتها حتى أواخر القرن الاول ق.م . ، ولكن ظروفها أخرى غير تلك التي عرفتها بلاد اليونان كانت تدفعها دفعا إلى الانطلاق من هذا النظام الضيق الى نظام آخر أوسع بكثير منه هو نظام الامبراطورية الذي يعترف بنظام الحكم التذويضي غير المباشر والذي لا يصبح فيه رئيس الحكومة مجرد موظف يقتصر عمله على تنفيذ القوانين التي يقدمها الشعب

وإنما مركزا تتجمع فيه خيوط السلاطة تم تنبعث منه ، عن طريق التفويض
الشخصي ، إلى هذا أو ذاك من ولاية الإمبراطورية .

وأول هذه الظروف هو العامل الجغرافي مرة أخرى : فتضاريس إيطاليا
تساعد على الاتجاه التوسعي أكثر من تضاريس اليونان . حقيقة أن بها سلسلتين
من الجبال على جانب كبير من الامتداد ، والسكن وضع هاتين السلسلتين يختلف
عن وضع الجبال التي تخترق بلاد اليونان طولاً وعرضاً . إن إحداها ، وهي سلسلة
جبال الألب تمتد عرضاً في أقصى الشمال بشكل يفصل بين إيطاليا والبلاد الواقعة
شمالها ولكنه يساعد ، بهذا الفصل نفسه ، على مزج سكان شبه الجزيرة في وحدة
متكاملة إذا ما توافرت الظروف السياسية المؤهلة لذلك . أما جبال الأبنين ، وهي
السلسلة الأخرى فقد يكون في امتدادها من شمال إيطاليا إلى جنوبها ما يقسم
بين شرقي شبه الجزيرة وغربيها ، وقد حدث هذا بالفعل لفترة من الزمن ولكن
الاتصال السهل عن طريق البحر بين السواحل الشرقية والغربية كان كفيلاً بأن
يخفف من حدة الانقسام الذي كانت جبال الأبنين كفيلاً بأن تحدته .

وإلى جانب هذا الظروف التضاريسية كان موقع روما في مركز متوسط
من شبه الجزيرة الإيطالية عاملاً مؤملاً لها . منذ نشأتها ، لتشارك بطريقتي
أو بأخرى فيما يدرر في شبه الجزيرة من أحداث . وهكذا وجدت
روما نفسها في وقت مبكر معرضة لهجمات الغاليين والأترويسيين
وقبائل الآيكويين Aequi والفولسكيين Volsci ، ووجدت نفسها تكونت
جبهة دفاعية ضد هذه الهجمات مع القبائل اللاتينية المجاورة ، وهكذا تكونت
العصبة أو الجامعة اللاتينية . وقد انحلت هذه الجامعة من المدن المستقلة لبعض
الأسباب الداخلية في ٣٣٨ ق . م . ولكن روما كانت قد بدأت قبل ذلك
اتصالاتها السياسية لسبب أو لآخر مع باقي أجزاء شبه الجزيرة ، ففي ٣٨١ ق . م .
كانت قد دخلت مع توسكولوم Tusculum في علاقة أضفت بمقتضاها حقوق

المواطنة الرومانية على المنطقة ، وبعد انقراض الجامعة اللاتينية أعطيت هذه الحقوق لعدد من المدن واستمر الأمر كذلك حتى شملت حقوق المواطنة لرومانية، جنوب إتروريا Etruria شمالا وكامبانيا Campania جنوبا^(١٦)

وليس هنا مجال الاستطراد في سرد التفاصيل التاريخية التي تلت ذلك ، ويكفي أن أذكر أن مواقف وأحداثا مماثلة أدت في النهاية إلى أن تمد روما نفوذها في كاية أنحاء شبه الجزيرة الإيطالية، لتجعل منها وحدة أو شبه وحدة سياسية ولكن هذا لم يكن كل شيء ، فقد تعرضت روما بمجرد أن بدأت تظهر في شبه الجزيرة لظروف خرجت بها من العزلة النسبية في إيطاليا لتلعب دورها في سياسة البحر الأبيض . وقد كان أرل ظرف جدي من هذا النوع هو اشتبا كما مع بيروس Pyrrhos ملك إبيروس في مساجلة حربية امتدت ست سنوات وانتهت في ٢٧٥ ق.م. بخروج روما ظافرة لتصبح لأرل مرة قوة معترفا بها في البحر الأبيض ، وقد كان ضمن من اعترفوا بها إذ ذاك بطليموس فيلادلفوس ، ملك مصر الذي كان يرقب الصراع بين القوة الرومانية الناشئة والملك الهلنستي ، وقد دعم هذا الاعتراف بأن أرسل سفارة الى روما في ٢٧٣ ق.م. قاباتا روما بسفارة أرساما مجلس الشيوخ الى مصر^(١٧) .

وقد كان هذا الاحتكاك بين روما وملك إبيروس بداية سلسلة من الظروف الخارجية التي دفعت روما دفعا الى القيام بدور أساسي في سياسة البحر الأبيض ففي ٢٦٤ ق.م. احتلت قرطاجة ثغر مسانا Messana على ساحل صقلية المواجه للطرف الجنوبي لإيطاليا . وهكذا وجدت روما نفسها في مركز على جانب كبير من الدقة ، فقرطاجة كانت ترمي باحتلال هذا الثغر إلى السيطرة التجارية على الخط الملاحي الذي يمر بين صقلية وإيطاليا ، ورغم أن روما لم تكن قد بدأت في ذلك الوقت تهتم بالناحية التجارية إلا أن حلفاءها من المدن الواقعة في جنوبي إيطاليا كان يزعجهم أن تسيطر قرطاجة على هذا الممر التجاري الحيوي ، وهكذا

وحدث روما نفسها ، في سبيل المحافظة على مركز الزعامة بين هذه المدن ، مضطرة إلى الاشتباك مع قرطاجنة .

على أى الأحوال لقد دخلت روما باشتبا كما في الحرب مع قرطاجنة في وضع سياسى خارجى خرجت منه بعد ثلاثة وعشرين عاما من الحرب وقد ضمت كل جزيرة صقلية ، ولم تلبث أن وجدت نفسها في ٢٣٨ ق . م . مضطرة إلى أن تضيف إلى ممتلكاتها جزيرتي سردينية وقورصقة حتى تطمئن ضد أى خطر جديد من جانب قرطاجنة . ونفس الشيء ، يقال عن احتلال اسبانيا وتكوين الولاياتين الاسبانيتين في ١٩٧ ق . م . ، فقد كان هذا الاحتلال نتيجة لاعتبارات عسكرية مماثلة إلى حد كبير لماك التي حدثت بروما الى احتلال سردينية وقورصقة ، إذ وجد الرومان أثناء الحرب البونية الثانية ، أن اسبانيا ذات قيمة كبيرة لقرطاجنة وأنهم باحتلالهم لهذه المنطقة سيجولون نظر القرطاجيين عن إيطاليا للدفاع عن منطقة نفوذهم في اسبانيا ، كما سيمنعون وصول الامدادات الى هانديال من هناك .

هكذا بدأت روما احتكاكاًها الخارجية التي أدت الى مد نفوذها في النطاق الغربى لحوض البحر الأبيض ، وايكن ظروفا من نوع جديد كانت قد بدأت تظهر منذ بداية القرن الثانى قبل الميلاد أدت في النهاية الى مد نفوذ روما الى المنطقة الشرقية من حوض هذا البحر . ففي ذلك الوقت كان ملوك الدول الهلنستية في صراع مستمر فيما بينهم ، كل منهم يحاول بطريقة أو بأخرى أن يتخذ مركزا زعامة في شرقي البحر الأبيض . وقد أدى هذا الى استنجد بعض حكام هذه المنطقة بروما للدخول لحماية ممتلكاتهم . كما حدث في ١٩٠ حين طلب بطالمبوس الخامس الى مجنس الشيوخ الرومانى أن يتدخل لصالحه بعد الخطر المزدوج الذى كان يواجهه من أتيوخرس الثالث ملك سلوقيا وفيليب الخامس ملك مقدونيا اللذين كانا قد اتفقا فيما بينهما على اقتسام أملاكهم . وكما حدث في ١٧٠-١٦٨ في

موقف مشابه حين التجأ بطلميوس السادس إلى روما للحماية من تهديد أنطيوخوس الرابع الذي دخل مصر وحاصر عاصمة البطلمة في لاسكندرية . بل أن أكثر من هذا بدأ بعض الملوك الهلنستيين يطلبون تدخل روما لحسم المنازعات التي تقوم بينهم وبين بعض أفراد أمرهم على العرش كما حدث في الفترة الواقعة بين ٨٠ ق. م. واحتلال أكتافيان لمصر في ٣١ ق. م. حيث تدخلت روما مراراً لحسم النزاع الذي دار حول العرش في أكثر من مناسبة بين أفراد الأسرة المالكة البطلمية^(١٨)

كانت هذه هي بعض الظروف التي هيأت الجو لتدخل روما في شؤون القسم الشرقي للبحر الأبيض . ويمكن ظرونا أخرى كانت تعمل في ذلك الوقت داخل روما نفسها دفعت روما إلى استغلال الموقف النائم في هذه المنطقة . وأول هذه الظروف يتفق بموقف طبقة جديدة كانت قد أخذت في الظهور منذ أن بدأت روما تمد نفوذها خارج شبه الجزيرة الإيطالية، وكانت قد وصلت في ذلك الوقت إلى درجة من النفوذ جعل في مقدورها التدخل في الشؤون السياسية بل وفي بعض الأحيان توجيه بعض جوانبها والسيطرة على بعض التيارات فيها بشكل فعال . كانت هذه هي طبقة الموامين (أو الفرسان equites حسب تسميتهم الدستورية ولو أن هذا لا يعني أبة صفة عسكرية) التي وجد أفرادها في المستعمرات الرومانية مجالاً واسعاً لتشغيل أموالهم في كافة الجوانب الاقتصادية والمالية وبخاصة في مجال جمع الضرائب في المستعمرات عن طريق شراء هذا الحق من الحكومة في روما ثم القيام بجمعها على طريقةتهم ونسبهم الخاصة على نحو ما هو معروف في طريقة الالتزام . وقد كان من صالح هذه الطبقة أن تتسع رقعة الممتلكات الرومانية حتى تتسع أمامهم فرص استغلال أموالهم متعددين على نفوذ روما كدولة حاكمة . وقد كان هذا النفوذ دون شك أحد العوامل وراء انجاء روما ونحو استغلال فرص التدخل التي كانت موجودة في النطاق الشرقي للبحر الأبيض بغية ادخال هذه المناطق في دائرة الممتلكات الرومانية . وسأذكر كمال المدى لتأمل مصلحة هذه الطبقة في الولايات الجديدة أجزاء من خطاب أرسله شيشرون ، الخطيب

والسياسى الرومانى صاحب النفوذ الواسع . الى صهره ،الذى كان مقررا لولاية
بيثينيا Bithynia التى كان بومبي قد ضمها حديثا الى الاملاك الرومانية ، بشأن
إحدى هيئات الملتزمين من هذه الطبقة فيقول « رغم أنى فى محادثة شخصية
سابقة قد زكيت بشكل قوى هيئة الملتزمين الخاصة بتحصيل الضرائب فى بيثينيا
ورغم أنى أدركت مما دار فى هذه المحادثة أنك كنت بسبب تزكيتى ، وملك الشخصى
نحو أفراد هذه الهيئة ، حربصاً على تسهيل الأمور أمام هذه الهيئة بكل وسيلة
فى استطاعتك ، إلا أنى لم أتردد فى أن أكتب اليك فى هذا الموضوع بعد أن
بين لى المتكلمون باسم هذه الهيئة مدى الأهمية البالغة التى يرتبونها على ايسان
وجهة نظرى فى هذا الموضوع » . . . ثم يستطرد شيشرون ليبين أن أعضاء هذه
الهيئة ، سواء من حيث مولدهم العريق أو من حيث مركزهم الاجتماعى ، يمثلون
طبقة على جانب كبير من الأهمية فى بناء الدولة « ثم بنهى خطابه بقوله
« إنك بمساعدتهم ستؤدى لى جيلاً كبيراً ، وإنى أؤكد لك ، من تجربتى
الشخصية ، أن أعضاء هذه الهيئة سيدخلون فى اعتبارهم كل صنيع تقدمه لهم » (١٩)

أما الطرف الآخر فيتعلق بموقف الأحزاب السياسية فى روما فى ذلك الوقت
الوقت . إذ كانت تلك الفترة قد بدأت تشهد تطورا سريعا فى الاتجاه السياسى
فى روما علا فيه نجم القواد العسكريين بعد أن أصبح توسيع دائرة الممتلكات
الرومانية والمحافظة على حدودها رهنا بكفاية هؤلاء القواد الذين بدأوا ينظرون إلى
النفوق العسكري الذى يحرزون فى ميدان القتال كأساس للمجد السياسى فى داخل
روما . وقد كانت نتيجة ذلك أن بدأ كل حزب من الأحزاب السياسية ياتف
حول قائد من هؤلاء القواد ليحقق فى ظله المصالح الطبقة لافراده ، وتحت
هذه الظروف أصبحت إضافة أية ولايات جديدة إلى قائمة الولايات الرومانية عملا
يحتق المجد العسكري للفائد الذى يقوم به ، كما يؤدى إلى النفوق السياسى له
والحزب الذى يسير تحت لوائه . كما حدث فى المحاولتين اللتين قام بهما الحزب

الديمقراطي في روما لضم مصر في ٦٥ و ٦٤ ق.م. وفي هاتين المحاولتين ظهر يوليوس قيصر كأحد زعماء هذا الحزب وكان يرمى من ورأسهما إلى موازنة الظهور العسكري والسياسي الذي وصل إليه قائد آخر هو بومبيوس ، بعد أن وصل نفوذ هذا لاخير إلى درجة هائلة عندما أعطى سلطة غير عادية ، مرة في ٦٧ ق.م . للقضاء على خطر القرصنة الذين كانوا يهددون تجارة روما في البحر الابيض ومرة أخرى في السنة التالية لقيادة الحرب ضد ثراداتيس الذي كان يهدد نفوذ روما في الشرق . وفي المحاولة الأولى تقدم الحزب الديمقراطي عن طريق المناورات الدستورية باقتراحين ، يقضى ارطهما بفرض جزية على مصر لمواجهة النفقات التي تنكفها روما في حربها ضد م. ثراداتيس بينما يقضى الآخر بمنح قيصر سلطة استثنائية ليقوم بتنظيم مصر كولاية رومانية ، معتمدين في ذلك على وصية تركها بطلميوس العاشر بوصى فيها بمصر بعد وفاته للشعب الروماني . ورغم أن شيشرون ، وهو إذ ذاك من أنصار بومبيوس وحزب المحافظين ، استطاع أن يجبط هذه المحاولة المكثوفة لاحتلال مصر ، فقد حاول الديمقراطيون أن ينفذوا خططهم مرة أخرى بأن يقدموا في ٦٤ ق.م . مشروع قانون زراعي مؤداه أن تنشأ مستعمرات لعامة الرومان في الأراضي الصالحة للزراعة داخل إيطاليا ، فإذا لم تكف هذه فتشتري لهذا الغرض مساحات أخرى من الأرضي الخاصة ويحصل المال اللازم لذلك عن طريق بيع أجزاء من الاملاك الرومانية الواقعة خارج إيطاليا . ورغم السبابة الظاهرة لهذا المشروع الذي أوحى به بومبيوس فقد هاجمه حزب المحافظين مرة أخرى على لسان شيشرون الذي ظهر في لباقة سياسية فائقة أن حدود هذا المشروع تتسع في الحقيقة لتشمل ممالك باكها مثل يثنيا والاسكندرية ومصر (٢٠)

هذه الظروف جميعا ، التي ابتدأت بمدروم النفوذها في المناطق المجاورة لها حتى تم توحيد شبه الجزيرة الايطالية تحت زعامتها ، ثم انتهت بمد هذا النفوذ

خارج إيطاليا حتى أصبح لرومان امبراطورية يضم البحر الابيض أغلب ولاياتها - وضمت نظم الحكم الرومانية في طريق من التطور لم تعرفه عند اليونان ، إذ أنها أكتسبت نوعا من المرونة كان ضروريا لروما لكي تحافظ على الدرجات المختلفة من الارتباط السياسى الذى كان يصلها بالمناطق المختلفة التى لها علاقة بها سواء فى داخل إيطاليا أو خارجها . وهكذا وجدنا عدة درجات من حقوق المواطن تنموا وتطور فى هذا النطاق المرن ، فكانت هناك حقوق المواطن الكامل *civitas optimo iure* التى اضيفت على سكان المناطق اللاتينية المجاورة لروما لما يصلهم بالرومان من صلة اللغة والثقافة ولما يربطهم بهم من قرب مكان الإقامة ، التى كانت تخول لهم ان يتمتعوا ، على قدم المساواة اتامة مع سكان روما بكافة الحقوق الاجتماعية والسياسية . كما كانت هناك درجة من حقوق المواطن تقل بعض الشيء عن هذه وهى التى اضيفت على سكان كامبانيا و اتروريا وعلى السايبينيين الذين تمتعوا بالحقوق الشخصية دون أن تطبق عليهم الحقوق العامة الرومانية . وهكذا تنموا فى ظل الامون الريماني بالحقوق التى تضمن لهم الأمن الشخصى وحرية التعامل والتزواج مع الرومان بما يتصل بذلك من حقوق الوراثة وما اليه — *provocatio, commercium & conubium* ، بينما كان اعتماد مكان إقامتهم عن مركز النشاط السياسى والادارى فى داخل روما وعدم معرفتهم للسان اللاتينى سببا فى عدم تمتعهم بحق التصويت فى المجالس الرومانية *ius Suffragii* وشغل الوظائف التنفيذية *ius honorum* ، كما كانت هناك طائفة أخرى من المناطق داخل إيطاليا كانت تربطهم بروما اتفاقات خاصة ، وهؤلاء هم طائفة الحلفاء ، الذين كانوا إما يدخلون فى هذه لاتفاقات بصفة فردية ، أى كل مدينة على حده ، أو كمجموعات من المدن تمثل أقاليم بأ كملها مثل مناطق الماسارسيين والبايلجنين والهيريثيين ، *Marsi, Paeligni* و *Hirpinii* وغيرهم . وقد كانت أظهر الطوائف داخل نطاق الحلفاء هى طائفة المدن الممتعة بالصفة اللاتينية *nomeu La tinum* وهؤلاء كانوا يمثلون بعض المناطق اللاتينية التى لم تنضم الى روما بعد الحرب

اللاتينية الكبرى ، وبالتالي لم تدخل نطاق حقة بق المواطن السكالي التي أسلفت الذكر اليها وإنما تمت نوع وسط بين الحقوق الشخصية المحضة والحقوق السياسية العامة ، فكان لهم من حق التقاضي في المعاملات الشخصية أمن القضاء الروماني *Commercium* وحق الزواج *Conubium* فيما بينهم وبين المواطنين الرومان (الذي يضمن الصفة القانونية على المرأة اللاتينية التي يتزوجها مواطن روماني وبالتالي يصبح أولادهما مواطنين رومان) كما كان للشخص اللاتيني من ذوى الصفة اللاتينية حق التصويت في المجلس القبلي الروماني *Comitia Tributa* إذا كان مارا بروما ، فإذا أقام فيها بصفة دائمة كان له حق التمتع بالحقوق السكالية للعوان الروماني (٣١)

ولم يكن هذا كل شيء ، فقد تطورت هذه الحقوق تبعاً للظروف التي وحدث فيها روما بمرور الزمن ، نلاحظ ذلك مثلاً في عدد من الحالات التي تنصل بالحلفاء الايطاليين بعد الحرب البونية الثانية . فقد كان نحو نصف المحاربين في الصفوف الرومانية في هذه الحرب من سكان المناطق المتحالفة ، وقد أدى هذا الكفاح المشترك المتصل في ميدان القتال الى نوع من التقارب بين الرومان وبين هؤلاء الحلفاء ، كما أدى الى انتشار اللغة اللاتينية بشكل واسع بين صفوف هؤلاء الحلفاء مما زاد بدوره في هذا التقارب . هذا إلى جانب العامل الجديد الذي بدأ يظهر في الأفق السياسي وهو أنه يجب أن يكون لسكان مدن الحلفاء من الحقوق مثل ما عليهم من الواجبات وبخاصة إذا كان من بين هذه الواجبات واجب النضحية في ميدان القتال في سبيل الوطن المشترك . وهكذا نجد في ١٨٨ ثلاثة من المدن الواقعة على الحدود بين لاتيوم *Latium* وكابانيا ، وهي أرينسوم *Arpinum* وفريمياي *Formiae* وفوندي ، يتكون ورائهم حقوق المواطن التي لا تضم حق التصويت *Civitas sine suffragio* ليتمتعوا ، على قدم المساواة مع الرومان ، بحقوق المواطن الروماني السكالية ولم تسكن هذه المدن الثلاثة الا الطليعة التي أتى في اعتابها عدد كبير من الحالات المعاملة . (٣٢)

بداية فقرة وقد كانت هذه المرونة المبحر ظهرا راند روه في كل تعمرها السياسية - حتى
بمدان امتد نفوذها في خارج شبه جزيرة ايطاليا ليصبح لها ممتلكات وولايات .
فلم تتخذ موقف الجود من ناحية نظم الحكم اإزاء المناطق التي دخلت في نطاق
إمبراطوريتها ، وإنما ظهرت ، هنا أيضا ، مرونتها السياسية بشكل واضح . وقد تبذل
ذلك في إقامتها على النظم الادارية التي كانت سائدة في هذه الولايات قبل أن
تدخل في دائرة نفوذها ، إذا وجدت أن هذه النظم على جانب من الرسوخ
ولا تتعارض مع النفوذ الروماني ، وقد ظهر ذلك حتى في معاملتها للمناطق التي
لم يكن لها نصيب كبير من التحضر مثل اسبانيا وغالة وبريطانيا ، ففي هذه
المناطق التي ظل سكانها يتكلمون لغاتهم الاصالية وبعبدون آلهتهم المحلية استمروا الى
جانب هذا يسرون الى حد كبير على تنظياتهم السياسية المحلية ، ولعل خير مثال
يظهر هذا الاتجاه عند الرومان هو موقفهم من ادارة مصر بعد أن أصبحت ولاية
رومانية فقد أبقوا على الجهاز الادارى الذى كان سائداً في عهد البطلمية في جميع
تقسيماته واتجاهاته ، فولوى ، الذى كان يمثل الامبراطور محل الملك البطلمى
والفرعون من قبله ، له سمتهم وعاداتهم وتقاليدهم وسلطتهم . والمدن اليونانية التي
كانت موحودة من عهد البطلمية ، بل ومن قبل مجيئهم الى مصر ، ظلت كما هي
بشكل المظاهر التي كانت لها في عهد البطلمية ؛ بل لقد زاد الرومان عايتها
مدينة يونانية جديدة هي مدينة أنتينو بوليس . وأخيراً فقد حافظ لرومان حتى
على أسماء الموظفين الادارية فظلت في العهد الروماني على أصلها اليوناني تماماً
كما كانت في عهد البطلمية .

لقد أدت ظروف روما اذن الى اتساع رقعة المساحة التي دخلت في دائرة
نفوذها على على نحو ما أشرت وتبع ذلك مرونة النظام السياسى الذى يستطيع
أن يضم كل الاتجاهات السياسية المختلفة الخارجية . المحلية ، وكان هذا هو المقدمة
الطبيعية لنظم جديد ، فلنظم الجمهورى الذى يقوم على أساس الحكم المباشر والذى
كن صهال عندما كانت روما مدينة صغيرة بدأ يعانى كلما اتسعت رقعة الأما كن التي

كان لسكانها حقوق المواطن الرومانية ولكنهم لا يستطيعون أن يارسوها من
الداحية العمالية بسبب بسيط هو أن الحقوق العامة كحقوق التصويت كان لا يمكن
أن تمارس إلا في رحاب المجالس في داخل روما نفسها .

كذلك في حالة المصالح الاقتصادية التي قامت أساسا على اتساع دائرة
الولايات الرومانية ، كما أثمرت في مجال الكلام على طبقة الفرسان كان من صالح
أصحابها أن تستقر الأمور بشكل نهائي حتى يستطيعوا أن ينووا مشاريعهم
الاقتصادية على سياسة طويلة الأجل ولم يكن هذا ممكنا في الجو المشحون بصراع
الأحزاب بما يتبعه هذا من تذبذبات وتداخلات في الأوضاع السياسية التي يبنون
على أساسها مصالحهم الاقتصادية . وقد كان نظام الحكم المباشر هو المجال الذي
تعتمد عليه هذه الأحزاب في مناوراتها السياسية ، وإذن فخير نظام يحقق ما يبتغونه
من استقرار هو النظام الذي تخرج فيه السلطة من يد الأحزاب لتتركز في يد شخص
واحد على رأس الامبراطورية يحكم روما ويمثلها عن طريقة السلطة الفردية
الواسعة الحدود . كذلك القواد الذين سيطروا على مصائر هذه الأحزاب في القرن
الأخير قبل الميلاد جعل كل منهم يعمل على التخلص من زواله الذين ينازعونه مجده
السياسي ، وهكذا قام صراع رهيب بين هؤلاء القواد تهادنوا فيه من وقت
لآخر كما حدث في الحكومتين الثلاثيتين ، ولكنه وصل في بعض الأحيان إلى
درجة الاغتيال كما حدث في حالة يوليوس قيصر ، و إلى درجة الحرب السافرة كما
حدث في حالات عديدة ابتدأت بالصراع الذي قام بين أنصار مار بوس وسلا
وكان آخرها ، في العهد الجمهوري ، الصراع بين أنطونيوس وأكتة فيان الذي انتهى
بانتصار الأخير ليصبح أول ممثل للنظام الامبراطوري الروماني .

٤ - التطور الديمقراطي للنظم اليونانية الرومانية

— التوقف عند النفاذ الطاق عند الرومان

— التطور الى النظام الشعبي عند اليونان

رأينا معا سبق أن نظم الحكم عند اليونان والرومان تمثل ، داخل إطار البحر الابيض ، تطورا مكانيا متصلا من حيث انتشارها على سواحل هذا البحر . وأنتمثل تطورا زمنيا متصلا من حيث الشكل العام لها الذي ابتداء بنظام الحكم المباشري في داخل المدن اليونانية لينتهي بنظام الامبراطورية . ولكن النظم اليونانية والرومانية مثلت ، إلى جانب هاتين الظاهرتين ، تطورا اجتماعيا يتصل بالطبقات المشتركة في الحكم . وفي هذا المجال سنجد بلاد اليونان وروما يشتركان ، في العهد الملكي ، في نظام الحكم الفردي المطبق ، ثم يتطور هذا النظام في كل من المنطقتين إلى نظام جماعي يتخذ الشكل الطبقي مبتدئا بسيادة الطبقة الاستقرائية على طبقات المجتمع ، وستكون هذه الأرسقراطية من النوع الاقطاعي الزراعي الذي يلائم الانبجاء الاقتصادي الأساسي في المجتمعات اليدائية .

سيتم هذا في بلاد اليونان كنتيجة لاتحاد مجموعات من القبائل في شكل مدن لأسباب غالبا ما تسكون في بداية الأمر من قبيل التكتل ضد غارات أو هجمات يصعب على القبيلة الواحدة بامكانياتها الدفاعية المحدودة أن تقف وحدها أمامها . وفي هذه المدن لن يصمد الملوك الذين تزعموا حركات توحيد القبائل أمام أقرانهم من رؤساء القبائل السابقين لفترة طويلة ، اذ ان تجمع هؤلاء بين أسوار المدينة الفسقية سيضع نصب أعينهم بصفة مستمرة سلطة هؤلاء الملوك كما سييسر لهم الاحتكاك المستمر في هذه الظروف الجديدة سبل التجمع والاتصال المستمر فيما بينهم . وهكذا سيوجد لديهم الدافع والفرصة المناقشة سلطة هؤلاء الملوك وستكون هذه هي البداية لظهور الطبقة الأرسقراطية .

ونفس التطور سيثم في روما وإن كان سيمتزج إلى حد كبير بعامل آخر هو الدافع الوطني . إذا أن أن ملوك روما كانوا من أصل إترورى ، وقد استغل الأرسقراطيون هذا الوضع ليتخلصوا من سلطنة الملوك التي كانت تقف في وجهه نفوذهم السياسي وما يتصل بهذا النفوذ من مصالح اقتصادية وامتيازات اجتماعية ، فدفنوا بالعامية إلى التمرد على هؤلاء الحكام الأجانب ، وهكذا كانت ثورة ٥٠٩ ق.م. التي أطاحت بالملوك الإتروريون في روما ، في واقع الأمر تطورا طبيعيا انتقل بالسلطنة إلى يد الطبقة الاستقرائية الرمانية .

وقد قام في روما صراع طويل بين طبقة العامة وهذه الطبقة الاستقرائية ، واستطاع العامة في أثناء هذا الصراع أن يحصلوا على بعض المطالب الاجتماعية التي كانوا ينادون بها ووصل هذا التطور إلى درجة كاد معها النظام السياسي الرماني أن يتسلخ عن الصفة الطبقة ليتخذ طابعا شعبيا ، تشهد على ذلك القوانين الهورتنسية *Leges Hortensiae* التي صدرت في ٢٨٧ كما يشهد به الإصلاح الذي تم في المجلس المثوى في أواسط القرن الثالث بالشكل الذي أتاح للعامة نصيبا أوفر من الاشتراك في الحكم . ولكن هذا التطور الشعبي لم يقدر له أن يتم ، وقد كان هذا نتيجة لعامل أدى من جهة إلى تقوية الطبقة الارستقراطية ، ومن جهة أخرى إلى اضعاف طبقة العامة . هذا العامل هو اشتراك روما منذ القرن الرابع ق.م. في حروب تكاد تكون مستمرة بدأت في لايبوم ثم امتدت لتشمل إيطاليا بأكملها وتعداها بعد ذلك لتتخذ شواطئ البحر الأبيض مسرحا لها . وقد وجهت هذه الحروب جزءا كبيرا من النشاط السياسي نحو الخارج ، وكان لهذا أثره في إبطاء وصول الوعي السياسي التابعي عند العامة بشكل فوت عليهم كثيرا من الفرص السياسية التي ربما كانت قد أدت إلى وصول الرومان إلى الحكم الشعبي لومرت روما بظروف مغايرة .

وقد أتاح ذلك الفرصة للطبقة الاسـتـقـراطـية الحاكمة لتسيطر على تسيير الشؤون السياسية في روما بشكل شامل . كذلك كان لهذه الحرب أثر سيء على القوام الاقتصادي للطبقة العامة ، فهذه الطبقة كانت تتكون أساسا من صغار الملاك الزراعيين ، وقد كان من العسير على المالك الصغير أن يرعى شئون مزرعته أو حقله في هذه الظروف التي كان يفرض وقتها فيها إما في ميدان القتال أو في الاستعداد للذهاب إلى ميدان القتال ، وقد نتج عن إهمال عدد كبير من هذه الأملـاك الصغيرة وأنتهى الأمر بانتلاعها ، بطريقة أو بأخرى ، داخل الأقطاعات الكبيرة التي كان يمثلها أفراد الطبقة الاستقراطية . وهكذا عندما جاء القرن الثاني ق.م. كانت طبقة الملاك الزراعيين الصغار قد كادت تختفي من المجتمع الروماني لتتنحصر على حـدها طبقة الارستقراطيين من الأقطاعات الكبيرة ، وبالتالي فلم يعد هناك من يمثل العامة سوى طبقة من سكان المدينة الذين يعوزهم البرنامج السياسي المحدد ويقوم كيانهم المعيشي على أساس من التبعية الاقتصادية التي لانساعدهم على إحراز مركز اجتماعي قوى يكون دعاة لهم في كفايحهم السياسي (٢١) .

وهكذا ظلت لمجلس الشيوخ ، وهو عصب الطبقة الاستقراطية الرومانية ، السيطرة على مصير التنظيم السياسي للدولة الرومانية . حقيقة لند ظهر بين آن وآخر من انتكاهين بالساز العامة من وقف في وجه مجلس الشيوخ لآخر ، كما فعل تايبريوس جرا كوس Tiberius Gracchus الذي نجح في تحدى سلطة مجلس الشيوخ عند ما كاتقيا للعامة في ١٣٣ ق.م. وكافعل أخوه كابوس جرا كوس Gaius Gracchus بعد هذا التاريخ بمشرة سنوات ، ولكن اعتماد هؤلاء لم يكن اعتمادا كاملا على طبقة العامة ، بل ارتكناوا الى حشد كبير على عوايل أخرى ، منها إغراء الايطاليين بمنحهم حقـرق المواطن الرومانية ومنها محاولة جمع شتات العامة حول كسب مشترك يتمثل في اسهام الدولة في

تخفيض ثمن القمح اللازم للخبز اليومي ، ومنها كسب أنصار من طبقة المولدين أو الفرسان التي كان ساعدها قد بدأ يشتد في ذلك الوقت - ولكن حتى في حالة هذين الأخوين نجح مجلس الشيوخ في أن يقضى على معارضتهما ، بل نجح في اغتيال أحدهما وفي دفع الآخر إلى الانتحار . (٢٢)

وقد نجحت محاولات الأخوين جراكوس والمحاولات المماثلة دون شك في زعزعة سيطرة مجلس الشيوخ ، ولكن هذا لم يؤدي إلى تقوية مركز العامة وتحسين وضعهم السياسي . إذ أن نفوذ الطبقة الأرستقراطية لم يضمحل إلا ليحل محله نفوذ طبقتين أخريين كانت تحت تصرفها الإمكانيات الكافية لتمسكها بقيادة الأمور في روما ولتدخل طبقة العامة في تبعيتهما .

وقد سبق أن أشرت إلى هاتين الطبقتين . وهما طبقتا المومنين والقواد العسكريين ، ولكنني سأكرر الإشارة إليها في ضوء موقفهما من طبقة العامة . أما المولون ، أو الفرسان ، فكانوا في ذلك الوقت قد نجحوا في أن يحتلوا مكانا لا بأس به في الجهاز الدستوري والإداري في الدولة ، وأصبح في إمكانهم عن طريق المنادرات الدستورية مرة ، وعن طريق نفوذهم المالي الذي استخدموه في شراء الأنصار وتسهيل المصالح مرة أخرى - أصبح في إمكانهم أن يسيطروا إلى حد كبير على مصائر العامة وأن يجرؤهم في كثير من الأحيان كما أرادوا وبالتالي فقد كانوا عاملا في أن تفقد طبقة العامة أي مركز سياسي ثابت .

وقد تكرر الموقف ، ولكن بتفاصيل أخرى ، في حالة القواد العسكريين ، فالأتجاه التوسعي الذي سارت فيه روما لسبب أولآخر ، جعل القواد العسكري رجل الساعة ، وأصبح بالتالي التفوق العسكري الذي يحرزه القواد عن طريق ضم

ولآيات جديدة أساسا لظهورهم ونفوذهم السياسى فى داخل روما . ومن جهة
أخرى فقد أدت بعض الظروف التى اتصلت بالجيش فى عهد ماريوس إلى تقوية
قبضة هؤلاء القواد ، وهؤدى هذه الظروف أن إصلاحاتم فى عهد هذا القائد تحولت
بمقتضى القوة العسكرية لروما من مجرد تعيّنات وقتية إلى جيش قائم ثابت . ولما
رفض مجلس الشيوخ إذ ذاك أن تكون لهؤلاء الجنود مرتبات ثابتة ، فقد أصبحت
هذه مسئولية القائد ، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك هى انتقال ولاء الجنود فى الدرلة
إلى القائد الذى يستطيع أن يصرف لهم مرتباتهم أو يعطيهم امتيازات فى صورة
أو فى أخرى . وهكذا تفرزت شخصية القواد إلى المسكان الأول كأحد العوامل
التي يحسب لها كل حساب وبخاصة القواد الأ كفاء الذين كان فى كفاءتهم العسكرية
والشخصية ما يضمن للجنود الذين يسرون تحت لوأهم النصر والكسب
المسالى (٢٢) .

وإذن فقد أصبح تحت تصرف هؤلاء القواد قوة يدفعون بها فى ميدان السياسى
إذا أرادوا . وقد حدث ذلك بالفعل ورأينا سلسلة من القواد المغامرين فى ميدان
السياسة كان من بينهم ماريوس وسالطوريوس ويوليوس قيصر وماركوس أنطونيو
وأكتافيان . وقد نجح من هؤلاء سالا فى أن يقبض على ناصية الحكم فترة من
الزمن ، وكان قيصر أن يصبح حاكما مطلقا على النظام الملكى لولا أن عاجلة
خصومه فاغتالوه قبل أن يحقق هدفه ، ونجح أكتافيان فى أن يصبح أول
امبراطور رومانى . وقد كانت النتيجة العملية لسلك هذا ، فيما يخص النقطة التى
نحن بمسئولها ، ان انحدرت طبقة العامة التى كان هؤلاء القواد يجمعون جنودهم
من بين صفوفها ، إلى مرتبة التسمية الميشية يساوم بأفرادها هذا القائد أو ذلك
من يطعمون فى الظهور أو يصبون إلى الحكم .

تجمعت كل هذه الظروف إذن لتباعد العامة عن المسكان الأول فى

ميدان التنظيم السياسية الرومانية . ولتجعل من مقاليد الحكم حكرا طبقياً مرة في
الارستقراطيين وأخرى في يد المومنين أو القواد . ولكن اذا كانت روما قد
توقفت عند النظام الطبقي فان بلاد اليونان كانت ظروفها تؤهلها لأن تتطور بعد
هذه المرحلة حتى يصبح نظام الحكم فيها على نطاق ومستوى شعبيين . فحركة
التوسع اليونانية ، كما أسفنا ، لم تتخذ الشكل الامبراطوري وبالتالي فلم يكن هناك
بمجال ظهور طبقة من المومنين الذين يتخذون من المستعمرات مجالات للاثراء
بالشكل الذي عرفناه في روما وإنما كان اثراء الطبقة الأوليغركية اليونانية على
أساس تجارى محض تحدده ظروف اقتصادية عامة لا يستطيعون السيطرة عليها
عن طريق الماورات الدستورية أو الرشوة المباشرة أو غير المباشرة على نمط
ما كان يفعله المومنون الرومان مع رجال السياسة أو حكام الايات .

وقد كانت هذه الظروف تنصل اتصالاً وثيقاً بحركة انتشار اليونان على
سواحل البحر الابيض وما ترتب عليها من نشاط التبادل التجارى بين المدن
القديمة في بلاد اليونان لاصالية والمدن الجديدة التي قامت في كل مكان تقريباً
على هذه السواحل . وقد زاد من هذا النشاط تلك الآونة بعض عوائل أخرى
منها ظهور التبادل النقدى فى الافق الاقتصادى اليونانى مما سهل عملية التبادل
التجارى فى أكثر من صررة . ومنها انتشار الرقيق فى مجال الحرف اليدوية كيد
عاملة رخيصة — الامر الذى مكن اليونان من انتاج ضخمة وتصدير ضخمة فى
المصنوعات المتصلة بهذه الحروف .

ولكن هذه الظروف التى كانت سبباً فى اثراء طبقة التجار كانت فى
نفس الوقت سبباً فى تنمية الوعى الطبقي عند العامة . فالتجارة عبر البحر كانت فى
حاجة الى أساطيل تجارية تعمل فيها أعداد غفيرة من البحارة وعمليات الشحن
والتفريغ المستغر فى الموانئ . اليونانية كانت كذلك فى حاجة الى عمال من بين
صفوف هذه الطبقة كما كانت الحروب والمنازعات التى تقوم بين المدن المختلفة فى
سبيل المنافسة على الطرق والأسواق التجارية فى حاجة الى أعداد كبيرة من المحار بين
من بين صفوف هذه الطبقة .

وهكذا أصبحت طبقة العامة دعامة لا يمكن الاستغناء عنها لهؤلاء التجار، وبالتالي أصبح لأفرادها قيام اقتصادى راسخ يعتمدون عليه فى القيام بأية مناورة أو حركة للحصول على مطالبهم السياسية . كذلك كانت تظهر طبقة الحكام المعروفين باسم الطغاة فى بلاد اليونان فى نفس الوقت الذى نحن بسبيل الحديث عنه وتقويض هؤلاء الحكام لفردى الاسترطابين من جهة والدعامة الاقتصادية التى كانت هذا النفوذ يقوم عليها من جهة أخرى فى شكل مصادرة أملاكهم الزراعية . ثم توزع هذه الأملاك على أفراد العامة كنوع من التقرب إلى هذه الطبقة التى انغمس عليها هؤلاء الطغاة فى المركات الثورية التى أطاحت بالحكم الأستقرالى كخدمة لوصولهم إلى الحكم — كان لكل ذلك أثر واضح فى تدعيم الفؤام الاقتصادية الطبقة العامة من جانب آخر ، هو الجانب الزامى ، كما كان له من ثم أثر فى تقوية مركزهم السياسى . وقد ظهرت نتيجة ذلك بشكل واضح عندما أطاح العامة بحكم الطغاة أنفسهم بعدمدة لم تعتمد فى أغلب الأحيان جيلين من ابتداء حكمهم (٢٤) .

كذلك كان عدم ظهور الإتجاه الإمبراطورى عند اليونان أثره فى عدم انفساح المجال أمام النواد ليصبحوا رجال الساعة الذين يحمون الا براطورية ويوسعون حدودها كما كان الحال فى روما . وإنما كان النفوذ المسكرى الذى يحرزه قائد يونانى لا يزيد على نصر فى معركة دفاعية فى أغلب الاحوال . بل لقد حال غياب فكرة التوسع الإمبراطورى دون تضخم أهمية الجيش أو قواده بدرجة أصبح معها من الممكن لليونان فى أثناء القرن الرابع مثلا أن يعتمدوا اعتمادا يسكاد يسكن كليا على الجنود المرتزقة بل القواد المرتزقة فى بعض الأحيان (٢٥) ولعل خير ما يصرح لنا مدى ضآلة النفوذ السياسى للقواد فى بلاد اليونان هو الحساب الذى كل على كل قائد أن يقدمه فى نهاية سنة الخدمة التى كان ينتخب

خلالهما . وتاريخ القرنين الخامس والرابع ق . م حافل بالأهمية التي تشير إلى مدى التعتت الذي كان يديه مجلس العامة في أثينا في محاسبة القواد والحكم عاهم بأحكام وصلت إلى الاعدام في بعض الأحيان . كما حدث في حالة إرجوكليس Ergokles الذي نفذ فيه حكم الاعدام كنتيجة لتماونه مع الطبييين حوالى الوقت الذي تم فيه سلم الملك . وكالستينيس Kallisthenes الذي نفذ فيه هذا الحكم في ٣٦٣ . وايسكليس Lysikles الذي وقع تحت طائلة نفس العقوبة في عام خايرونيا (٣٣٨) (٢٦) .

وهكذا لم توجد أمام طبقة العامة في بلاد اليونان العقبات التي وجدت أمام نظرائهم في روما ، بل لقد ساعدت الظروف على انضاج وعيهم السياسى وأعطتهم القوام الاقتصادى اللازم للتطور السياسى الذى وصل بنظام الحكم عند اليونان الى المستوى الشعبى الذى يعلو على أى طبقة مهما كان محتدها أو ثروتها والذى يضع في يد الشعب ، ممثلا في مجالس العامة وفي الهيئات النضائية والتنفيذية خيوط الساطة في كافة نواحي الحكم .

— مجمل —

وهكذا تتضح لنا من هذا العرض السريع تقطنان أساسيتان . أما النقطة الأولى فهي أن نظام الحكم عند اليونان والرومان تمثل وحدة متكاملة من حيث السكان الذى انشرا به ، كما تمثل مرحلتين تتدخل إحداهما في الاخرى وتبعمها من حيث الاستمرار الزمنى . بينما تمثل تطورا اجتماعيا متصلا إذا توقف في جانب

استمر في الجانب الآخر . وأما النقطة الثانية فهي أن هذه النظم في تكاملها وتتابعها واستمرارها لا يمكن معالجتها كظاهرة قائمة بذاتها منفصلة عما حولها ، وإنما يجب أن ننظر إليها في نطاق حوض البحر الأبيض المتوسط كجزء منه وكجانب له مسكاه المحدد في تطور هذا الإقليم ، يفسر عبء من الجوانب ويكملها ، ونفهمه في نفس الوقت بالقياس إليها ، بحيث تتكون من هذه الجوانب جميعا وحده حضارية متماسكة .

الهوامش

1. Cary, M., The Geographic Background of Gr. and Rom. History, pp. 1 ff.
2. Westermann, W.L., The Library of Ancient Alexandria, pp. 1 - 16
3. Breasted, J.H., Ancient Times, p.p. 371-2 & Fig. 166. Cary & Haarhoff, Life & Thought in the Gr. & Rom. World. p.p. 220 - 5
لطفى عبد الوهاب يحيى : أثر العامل الجغرافى فى تاريخ اثينا ، ص ١٨
4. Breasted, J. H., op. cit pp. 107-8
5. Bury, J.B., A Hist. of Greece, pp. 86-120.
6. Cary, M, A History of Rome, p. 3.
7. ول دورانت : قصة الحضارة ترجمة محمد بدران (الجزء الاول من المجلد الثانى) ص ٢٤٥ - ٣٩٧ .
8. Jones. A.H.M., Cities of the Eastern Rom. Provinces, pp. 311 ff
9. Milne, J. G., A History of Egypt uuder Roman Rule pp. 2.
10. Greenidge, A.H.J., Rom. Public Life, pp, 440-4.
11. Homer, Odessy, I. 320
لطفى عبد الوهاب يحيى : مقدمة تاريخية للتفكير السياسى عند الاثينيين ، طبعة تالته ص ٨
12. Thukydidies, III, 62.
13. Demosthenes, I. II, III
14. Tod. M. N., Gr. Hist. Inscrip. I. 96, II. 97, 195. Wiegand, I, 3, 142. Xen., Hell. IV. 5.1. Diop. Xiv, 92, 1.
15. لطفى عبد الوهاب يحيى : مقدمه تاريخيه ، ص ١٩ - ٢٠ .
16. Stevenson, G. H., Rom. Provinc. Administration, pp 7-8.
17. محمد عواد حنين : نسأة المسألة المصريه فى السياسة الرومانية، المجله التاريخيه المصريه ، المجلد الرابع ، العدد الاول (١٩٥١) ص ١
لطفى عبد الوهاب يحيى : مصر فى العصر الرومانى ص ٨
لطفى عبد الوهاب يحيى : نفسه ص ٩ وما بعدها
- 18

19. Cicero, ad Familiares, XIII, 9.
W. W. Fowler, Social Life at Rome in the Age of
Cicero pp. 74-80.
20. لطیف عبد الوہاب شیخی : نفسه ص ۱۴ - ۱۵
21. Homo, I., Rom. Politic. Institutions, pp. 364 - 5
22. Cary, M., A Hist. of Rome, pp. 281-294.
23. Ibid. 309 - 13.
24. Toutain, J., Economic Life of the Ancient World,
pp. 30-33.
25. Dem., III, 35., IV, 24
26. Xen. Hell. V, 4, 19.
Aesch. II, 30 - 1
Diod XVI, 85, 88
Lycurg. Frg. 75
Ps. Dem. XLIX.
Hauvette-Besnault: Les Stratèges Atheniens; pp.97-118
Cloché, p., Les Procès des Stratèges Athéniens (Rev.
des Etudes Ath 1925) pp. 97 - 118.